E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/2004/L.17
5 August 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
البند ٢ من جدول الأعمال

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السيد بينغوا، السيد تشين، السيد شريف، السيد دوس سانتوس، السيد غيسه، السيدة كوفا، السيدة موتوك، السيدة أوكونور، السيدة راكوتوريسووا، السيد سلامة، السيد ستار، السيد تونيون فييس، السيدة ورزازي، السيد يوكوتا: مشروع قرار

٢٠٠٤/... الفســـاد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية

إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وباتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وبغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يســـاورها بالغ القلق لأن ظاهرة الفساد تقوِّض تقويضاً خطيراً التمتع بحقوق الإنسان، سواءً كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية أم مدنية وسياسية،

وإذ تضع في اعتبارها ما اعتُمد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من معايير لمكافحة الفساد، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٨/٤ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

واقتناعاً منها بأن الفساد قد بات هاجساً دولياً رئيسياً يتخذ أشكالاً كثيرة، تتراوح من حالات اعتيادية تتمثل في الرشوة أو تجاوزات صغيرة للسلطة، إلى جمع ثروات شخصية طائلة عن طريق الاختلاس أو غيره من الوسائل غير الشريفة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الفساد الخطير في القطاع الخاص قد أدى إلى انهيار الكثير من الشركات الناجحة، مما يشكل انتهاكاً لحقوق الكثيرين،

ويساورها القلق كذلك إزاء الفساد على المستويات العليا الناتج عن بعض الشركات عبر الوطنية في البلدان التي تعمل فيها،

وإذ تشير إلى مقررها ١٠٦/٢٠٠٢ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الذي قررت فيه أن تعهد إلى السيدة كريستي إمبونو، من غير أن تترتب على ذلك آثار مالية، بمهمة إعداد ورقة عمل عن مسألة الفساد وما له من أثر على التمتع بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية،

وإذ تحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٦/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الذي أيدت فيه اللجنة قرار اللجنة الفرعية بتعيين السيدة كريستي إمبونو مقررة خاصة تعهد إليها مهمة إعداد دراسة شاملة عن الفساد وأثره في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتأييد الطلب الذي وجهته إلى المقررة الخاصة بأن تقدم تقريراً أولياً إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والخمسين، وتقريراً مرحلياً في دورتها السابعة والخمسين، وتقريراً نهائياً في دورتها الثامنة والخمسين،

وإذ تضع في الاعتبار المناقشة التفاعلية والمثيرة للغاية التي جرت بين المشتركين بشأن التقرير الأولي الذي أعدته المقررة الخاصة (E/CN.4/Sub.2/2004/23)،

١- *تعرب عن تقديرها* للسيدة كريستي إمبونو على تقريرها الأولي وتؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه؛

٢- *تحث* الدول على استحداث آليات وطنية لمنع الفساد ومكافحته – إن لم تكن قد قامت بذلك – من خلال وضع تشريعات محددة لمناهضة الفساد؛

٣- *تشجع* الزعماء السياسيين، كلاً في بلده، على أن يكونوا قدوة وطنية في الاستقامة والنزاهة وعزَّة النفس؛

٤- *تشجع* الدول على التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى إدراج أحكامها في تشريعاتها الوطنية؛

٥- *تشجع أيضاً* الدول على أن تبادر إلى مكافحة الفساد والقضاء عليه، وبخاصة لدى الأجهزة المختصة بإنفاذ القوانين ولدى السلطة القضائية؛

٦- *تهيب* بالمجتمع المدني، لا سيما وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية، أن تشارك مشاركة أكبر في منع الفساد والمعاقبة عليه؛

٧- *تطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القيام، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وممثلي الشركات الكبيرة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا وغيرها من الأطراف المؤثرة، بتنظيم اجتماعات دورية رفيعة المستوى برعاية اللجنة الفرعية من أجل إذكاء الوعي لدى المجتمع الدولي، وبخاصة الدول، بأهمية القضاء على الفساد؛

٨- *تطلب* إلى الأمين العام أن يعمد إلى تيسير عمل المقررة الخاصة عن طريق تمكينها من حضور اجتماعات "أصدقاء الاتفاقية" التي تُعقد في فيينا؛

٩- *توصي* لجنة حقوق الإنسان باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن لجنة حقوق الإنسان، وقد أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ... المؤرخ ... آب/أغسطس ٢٠٠٤، تؤيد الطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يعمد إلى تيسير عمل المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق تمكينها من حضور اجتماعات "أصدقاء الاتفاقية" التي تُعقد في فيينا".

- - - - -